

عليهم باعتبار قيمتهم ويكون ما يخص كل واحد منهم منها بنحوين  
وتصريح كتابة من يفضله حرر الكتابة مشتركة الممنون الشرا جميعا  
بوكالة واحد عنهم واذا عجزوا احد منهم لم يعجز لغيره بقا نصيبه مكاتبنا  
ولو ابراه احد منهم من نصيبه او اعتق نصيبه عتق وقوم عليه نصيب  
من كاتبه ان ليسر والاعا والمكاتب للرف **قوله** عند المجل بكتب  
الحا المصلحة اي وقت الحلول **قوله** امتناع المكاتب اي اوغيبته  
الى مسافة القصر وان حضر كالم وليس للحاكم الا اذا من مال  
المكاتب بل له تملك السيد من الفسخ **قوله** وله الملو عتق بالفا  
لكان اوفي والمامل **قوله** وان كان معه ما يوفي به واذا استعمله  
عند المجل بسبب محذور من له مال او لبيع ماله او اخضار  
من موهن مسافة القصر وحب اماله وله ان لا يزيد في الامهال  
على ثلاثة ايام ولو للمساد وان تفسخ الكتابة بجنون ولا اثماء  
والجسفة ويقوم ولي السيد مقامه والحاكم مقام المكاتب **قوله**  
وللمكاتب هو يفتح المشاة الفوقية **قوله** النصف فيما يدره  
اي ما يترجم فيه واخطر فلا يبيع بسنة ولو يرهق وان فرض  
ولا يصدق الا بما العادة اكله من نحو خمر وخبز ولا يترجم  
من يفتقر عليه الا اذن السيد ويتبعه رقا وعتقا ولا يصح  
اعتاقه واكتابته ولو باذن السيد وليس له وطى امته  
ولو باذن السيد وله ان يتزوج باذنه والولي وطى لسيب  
ولا نصير لامته ام ولد له مملوك ابيه وليس للسيد  
النصف في شئ من مال المكاتب **قوله** بعد صحة كتابة عتقه  
خرج الكتابة الفاسدة فلا حظ بها **قوله** اي شيا ولو اقل  
متمول ولو فقد السيد وانما المكاتب وجب ذلك كالمعنى

**قوله**

187  
قوله ولكن المحط اولى من الدفع ولو نها في النجم الاخر اولى وحط الوبر  
النجم اولى من سبعة نفوس لو ابراه من النجم او باعه من نفسه  
او اعتقه ولو يبعون لم يجب شئ وكذا لو اشره في من موهن وانثلث  
لا يجمل اكثر من قيمته واكتابه على منعته قال المرحوم جاني **قوله** الما دا  
جميع المالك وكذا في الميراث وحوالته العبد سبي على اجنبي وابع  
عكس **خاتمة** لو ابيع الميراث في كتابة وانكر السيد وارث  
حلف المنكر ولو اختلفا في فاه النجم والاجل ولا يسنة تحالفوا  
ان لم يتنقا على شئ فعليه الحاكم او هما او احدهما لا في البيع ولو نكلا  
السيد كانت كل وانما يجوز او محجور عليه صدق ان يهدله ذلك  
ولو يات السيد والمكاتب من يفتقر على الوارث عتق عليه فان  
كان ثم زوجته انفسخت كلوا شتره احد هما الاخر والفقهي  
من الخيار للبايع فيهما **فصل** في بيان الحكم  
امهات الاولاد من حيث الابدان وحكمه والعتق به واخر المص  
هذا الفصل عن العتق ان العتق فيه يستفصل الموت الذي  
هو خاتمة امر العبد في السربيا ويزن العتق فيه على عمل  
عمله العبد في حياته والعتق فيه قهرى مشوب بقضا او طار  
وهو قهرى في حق من قصده حصول ولد ومائة بتعليق من  
عتق وغيره وقد قام الاجماع على ان العتق من القدمات نحو المخرج  
والعلق وما نقله فان قصد به حث او منع او تحقيق خير  
فليس بقهرى ولا فوقية ولا يصح ان العتق باللفظ اقرى قطعا  
بخلق الاستتلاء بجواز موت المستتلاء او لا وان العتق  
بالقول يجمع عليه بخلاف الاستتلاء وامسكت بضم الحزق  
وكسر هاء كفتح الهم وكسر ما جمع امهات اصل ام او جمع ام واصطفاها